

تحدي الإدارة السليمة في السلطات المحلية العربية

نضال حايك

محام، مدير مشروع السلطات المحلية في الحركة من أجل جودة السلطة، ومحاضر في المركز متعدد المجالات هرتسليا

مقدمة

السلطات المحليّة تشكّل أحد العوامل الحتميّة في تصميم الحياة اليومية للسكان، كونها المزود الأول بالخدمات في شتى المرافق: الاقتصاد، التعليم، الرفاه، الصحة، الخدمات الاجتماعيّة وغيرها. تنعكس الإدارة السليمة في شوارع معبّدة، ومراكز صحيّة بلديّة، ونوادٍ للشباب، ومدارس ومراكز تعليم جيّدة، في حملات ضدّ العنف والسّموم، وبناء مرخّص وإشراف صحي وغيرها. إذن، وبدون أدنى شك، إنّ السلطات المحليّة هي صاحبة التأثير الأكبر على مختلف المجالات في حياتنا.

على الرغم من أهمية السلطات المحليّة، إلّا أنّنا نرى السلطات المحليّة في السنين الأخيرة غائصة في أزمة جديدة، والسلطات العربية على وجه الخصوص في أزمة أعمق.

أزمة السلطات المحليّة هي أزمة ثلاثية الأبعاد: إدارية، سياسية واقتصادية. أبعاد ثلاثة يرتبط أحدها بالآخر. أما أزمة السلطات العربية فهي أصعب مرتين، وذلك للأسباب التالية:

أولاً: للعائلة والحمولة تأثير كبير في عملية الانتخاب، والتعيينات غير القانونية، وتفضيل الأقارب. تشكل الحمولة في معظم السلطات المحليّة وحدة مترابطة وثابتة اجتماعيًّا، الأمر الذي يخولها لاستغلال قوتها هذه لتشكيل قوى سياسية تدعمها في انتخابات السلطات المحليّة. السيطرة في السلطة المحليّة تفسّر لدى العديد على أنّه إعطاء أفضليّة للأقارب، هذا التفسير يعطي للحمولة قوّة وقوتًا سياسيًا فعالاً. الحملات تتنافس بقوة وحتى بعنف، وإذا أتيح لي - بشراسة، على السلطات المحليّة. الحمولة

صارت تجذب أصوات الناخبين، صندوق الاقتراع الحمائلي هو من أكبر الصناديق حيث أعلى نسبة تصويت. بسبب الروابط العائليّة والحمائليّة باتّ المنتخب هو ممثّل عائلة وليس ممثّل جماهير، وبالتالي فإنّ المنتخب يسير (ويُسَيّر) وفق المصالح العائليّة وليس العامّة. على الرغم من تحكّم العائلة (ولو من بعد) بأجهزة الحكم المحليّ إلّا أنّ الديمقراطية العصريّة خفّفت من وقع الحمائليّة: سنّت قوانين ملامحة، الرقابة الداخليّة والخارجيّة، الهبّات الشبابية الواعيّة والمتحمّفة، التفات الشباب العامل والمتعلّم الذي يأتي أن يخضع للاعتبارات العائليّة ولتعليمات كبير العائلة أو الحمولة.

إنّما وعلى الرغم من التفتح والانفتاح الديمقراطي والاجتماعي يبقى للحمولة وللقيم التي كبرنا عليها حصة الأسد، يبقى احترام "الكبار" سيد الموقف وولي الأحكام. تأثير الحمولة يبرز بوضوح في الانتخابات التمهيدية. في الانتخابات التمهيدية يجتمع رجال العائلة لانتخاب تركيبة القائمة العائليّة.

ثانيًا: عدم التمييز بين عام وخاص. الديمقراطية الممارّسة في مجتمعنا العربي لا تميّز بين ملك عام وخاص ويسود جو من الخمول السياسي-الجماهيري في قرانا ومدننا، فلا نراها واضحة قواعد اللعبة الديمقراطيّة وسلطة القانون. الاشتراك والانخراط الجماهيري في ما يحصل في السلطات المحليّة هي مصطلحات نادرة في السلطات المحليّة. للأسف الشديد، بعد الانتخابات كثيرًا ما يُنظر إلى السلطة المحليّة على أنّها ملك خاص لبعض الأفراد. مستوى المشاركة الجماهيريّة في اتخاذ القرارات ومستوى الشفافية والرقابة متدنّ بشكل ملحوظ في مجتمعاتنا. ذلك إلى

جانِب مخالفة القانون ومخالفة قواعد الإدارة السليمة بشكل ملحوظ، فنرى "ذوي المناصب" يتعاملون مع القانون على أنه "موصى به" وليس "مُلزم به". فلا عجب أننا صرنا شهوداً لقصوات كثيرة جذرية في السلطات المحلية العربية التي تُرصد سنوياً في تقارير مراقبة وزارة الداخلية ومراقب الدولة أو حتى بتقارير المراقبة الداخلية. من القصوات الرائجة في سلطاتنا المحلية: نسبة جباية الضريبة البلدية ("الأرنونا") الأكثر انخفاضاً، تخفيضات غير قانونية في "الأرنونا"، تعيينات غير قانونية، تعاهدات غير قانونية مع مقاولين، تجاوز في دفع الرواتب، أجهزة رقابة غير فعالة، تعاهدات بدون مناقصات، انفاق ميزانيات غير قانوني ولا مُراقب، ديون طائلة على منتخبى الجمهور، توظيف الأقارب، لجان إلزامية لا تعمل. ليس هذا فحسب، بل إن التقارير تشير إلى أن أغلب السلطات المحلية العربية لا تبذل جهداً لتقويم أوضاعها وللمحد من مخالفاتها.

لا شك في إن وضع السلطات المحلية العربية ليس مشرفاً وضع السلطات العربية يتميز بمستوى اجتماعي اقتصادي متدن، بكثافة سكانية عالية جداً (نسبياً للسلطات الصغيرة جداً)، بتدني جودة الخدمات، ونقص في أماكن العمل وفرص التشغيل. وأرى أن هذه "الميزات" تفضي إلى الاجحاف بالميزانيات بحق السلطات المحلية (الذي شهدناه منذ التسعينيات). من هنا فإن السلطات المحلية العربية تنطلق من نقاط انطلاق أضعف على الصعيد التنظيمي، الإداري، والاقتصادي مما يؤدي إلى هوة بين السلطات اليهودية والعربية.

أدت القصور أعلاه إلى إيرادات منخفضة وإلى عجز مالي كبير في صندوق السلطات المحلية - بما يفوق ميزانيات السلطات المحلية. العجز الكبير في صندوق السلطات المحلية إلى جانب سوء الإدارة يؤخر فرص تقدمها وازدهارها.

وينتصب السؤال: من المذنب في توصيل السلطات المحلية إلى حالها هذا؟ كثيراً ما نسمع انتقادات، وبحق، عن سياسة الحكومة المتبعة في السلطات المحلية في البلاد بشكل عام، وفي السلطات المحلية العربية بشكل خاص. سياسة تمييز على مرار السنين لا ينتطح عليها عنزان. فيسارع الأغلب للاستنتاج أن هذه السياسة هي السبب المركزي والوحيد للأزمة العصبية في السلطات المحلية. إنما الحقيقة مغايرة إلى حد ما. الحقيقة هي أن الإهمال في الإدارة والخروج عن قواعد الحكم السليم هي أيضاً أسباب مركزية، لا يقل إثر وقوعها عن السبب الأول.

الصراع للحصول على ميزانيات متساوية، هبات موازنة عادلة والتزام المكاتب والسلطات الحكومية بتنفيذ حصتها من خطط الإشفاء هام وضروري، إنما غير كافٍ لجلب السلطات العربية إلى مناطق نفوذ إدارة سليمة وجودة سلطة. بالإضافة إلى العمل على مستوى تحقيق المطالب من السلطة المركزية تطفو تساؤلات

إضافية شائكة وصعبة، لا تقل أهمية، حول سبل الإدارة والتنفيذ في شتى مستويات عمل السلطات المحلية. حصر العمل وصب الجهود فقط في هذا المستوى هو بمثابة شرع إنما توجد مستويات أخرى مهمشة هي بمثابة القارب. والشرع بدون القارب لا يفي بالمطلوب، كما القارب بدون الشرع.

من الواضح أن تسليط الضوء على تمييز وتقصير السلطة المركزية، المطلوب والمبارك بحد ذاته، أسهل من معالجة القصورات والمشاكل الذاتية المتجذرة في عمل السلطات المحلية العربية. فعلى العموم لوم الآخرين أسهل من النظر في المرأة. إن الاهتمام بعراض واحد عند تشخيص مرض معين يؤدي في أحيان كثيرة إلى تشخيص غير واف، وعليه إلى علاج غير شاف. التركيز على دور السلطة المركزية فقط في توصيل السلطات المحلية العربية إلى بر الأمان اليوم غير دقيق البتة. فلا يمكن غض النظر عن دور السلطة المحلية نفسها في الوصول إلى ما آلت إليه اليوم. نعم، محور تحصيل الميزانيات هو ضروري ولكن محور استعمال واستغلال هذه الميزانيات على أفضل وجه، بالاعتماد على أسس الإدارة السليمة، لا يقل عنه ضرورة وأهمية وتأثيراً.

الحل الأمثل هو الشروع بالعمل الفوري لمعالجة المشكلات والقصورات الذاتية لتعزيز وضع السلطات العربية المحلية، إلى جانب النضال على مساواة الميزانيات والهبات. وتجدر الإشارة مرة أخرى إلى أننا لا ننكر أو نهتمش دور السلطة المركزية، الذي لا يقل أهمية عن دور السلطة المحلية بوعي المشكلات وتطويق دوائر إمكانياتها لإدارة أنجع، إنما نرى أن لوم هذه السلطات وحده دون الشروع لتحسين العمل الذاتي هو بمثابة الشرع الذي لا يحجر بدون قارب ألا وهو العمل الذاتي والفوري. مخاوفنا من السلطة المركزية تزيد لأن حلولها العصرية هي فك السلطات المحلية وتعيين لجان بدل منتخبى الجمهور أو تقليص الميزانيات وهدم البيوت وهي جميعها حلول منقوصة، بأقل تعبير، لا تفي بالغرض. الحلول التي تطرحها الحكومة، وعلى رأسها تعيين لجان لإدارة السلطات المحلية، لا تمس بالحقوق الديمقراطية فحسب، إنما لا تضمن حلولاً ناجحة وفي أغلب الحالات يبدو أن تطبيقها يتخلف عن الأغراض والحاجات وراء وضعها.

وفقاً لما جاء أعلاه، نويت في مقالي هذه تسليط الضوء على القصور المركزية المتأصلة في سلطاتنا المحلية العربية. المقالة ليست شاملة فهي تسلط الضوء على المجالات الأساسية التي تقع فيها الأخطاء والهفوات الإدارية. بالإضافة لهذا، تقترح المقالة حلولاً لحل المشاكل أو على الأقل للحد من تفاقمها. كئي أمل بأن تكون مقالي هذه مرشداً لموظفي وممثلي الجمهور في السلطات المحلية، هادفاً لمنع القصور قبل وقوعها وتوصيل السلطات المحلية إلى المستوى الذي يليق بسكانها.

بحذر ومساواة - الأمر الذي تغفل عنه سلطاتنا المحلية فتعكس النتائج في نسب الجباية المتدنية، ثم بجودة الخدمات التي يتلقاها سكان هذه السلطات. زد على ذلك، إن منح تخفيضات غير قانونية يثير الشك حول هوية المستفيدين، ويُسأل (وبحق) هل المستفيدون من المقربين والمعارف، أم أن التخفيضات تعطى لكل السكان بدون تمييز؟

على المستوى الإداري: نلاحظ وجود مشكلات عديدة منتشرة منها أولاً توظيف الأقارب، فقد أدى التوظيف على أسس غير موضوعية ولا مهنية إلى تواجد العديد من الموظفين الذين يفتقدون إلى المعرفة والخبرة، ومن هنا ممكن التنبؤ بسوء إدارة عام. القانون يمنع توظيف الأقارب ليحد من ظاهرة "تضارب المصالح"، ليعزز العمل بمصداقية وحيادية، وليضمن أن اتخاذ القرارات في التعيينات مبني على الكفاءة والخبرة وعلى التجربة أيضاً. تتعاظم المشكلة عندما يكون الجمهور شاهداً على اتفاقيات وعهود- مكتوبة أو منقولة شفهيًا، واضحة وصرحة أو ما بين السطور- لتوظيف أقارب منتخب الجمهور بعد انتخابه. تعيين شخص، لكونه قريباً فقط، بالتغاضي عن المهارات والكفاءات، هو بداية الوقوف على الهاوية والطريق الأسهل لإدارة غير سليمة ولتذير أموال السلطة المخصصة أصلاً لخدمة المدينة أو القرية. قصور آخر على المستوى الإداري هو عدم عمل اللجان الإجبارية. ذلك على الرغم من أهمية اللجان في العمل السلطوي المحلي، فنهايك عن أنها لجان إجبارية، إنها أحد آليات ووسائل العمل في السلطة المحلية. فمن خلالها تتمكن السلطة المحلية من البحث والبت عن كذب في شتى المرافق.

على مستوى المراقبة: هنالك عدد لا يستهان به من السلطات المحلية (8 على الأقل) تعمل منذ عدة سنين بدون مراقب داخلي، بالرغم من أن القانون يحتم تعيين مراقب داخلي، إذ تعمل هذه السلطات بدون جهاز الرقابة الداخلي المركزي! كذلك وجدت خمس عشرة سلطة محلية عربية لم يُقدّم فيها المراقب الداخلي تقرير المراقبة. تقرير المراقبة هو باكورة أعمال المراقب الداخلي، الذي يجرد فيه عمل السلطة المحلية بشتى المجالات، ويقدم فيه توصيات واستنتاجات للسنيين القادمة. ذلك دون التطرق والإسهاب بكون المراقب الداخلي هو أحد أركان الرقابة في السلطة المحلية. في كلتا الحالتين، الحديث عن خلل جذري في جهاز المراقبة الذاتي للسلطات حيث لا توجد هيئة لتفقد أداء السلطات المحلية، ومن أن إدارتها تسير بحسب المناهج والمعايير الموضوعة. كما ولو حظت موضة راجحة لمنع بعض الأعضاء من الإطلاع على مستندات ووثائق بموجب قانون البلديات وأمر السلطات المحلية وبذلك المس بإمكانيتهم مراقبة خطوات

في الباب الأول سأستعرض قواعد الإدارة السليمة التي تلمر السلطات المحلية بالسير وفقها في كل خطوة. أما الباب الثاني والثالث فسيختصان في قضايا أكثر تحديداً ومشكلات شائعة في السلطات المحلية العربية، وسيناقشان حلولاً لهذه المشكلات.

الباب الأول: قواعد الحكم السليم - بين الوجود والمنشود

السلطة المحلية هي سلطة عامة من الدرجة الأولى، ومن هنا فإنها ملزمة بالسير وفقاً لقواعد الإدارة السليمة. في بابي هذا سأناقش قواعد الحكم السليم بتوسع. قواعد الإدارة السليمة هي الضمان لإدارة فعالة، ناجعة، متساوية وعادلة، الأمر الذي يؤول إلى تطوير مستوى السكان المعيشي وتحسين مستوى الخدمات التي يتلقاها السكان. على الرغم من ذلك، كما ذكر سابقاً، فإن عددا لا يستهان به من السلطات المحلية العربية تتواني عن تطبيق هذه القواعد وهذه الأسس. هذا الإهمال يصيب الصندوق العام ومستوى الإدارة العام وبالتالي يصيب إصابة مباشرة بسكان السلطة المحلية.

سأدرج في السطور الآتية، باقتضاب شديد، القصور والخروقات الأكثر انتشاراً في السلطات المحلية العربية- التي تبرهن أهمية الانصياع لقواعد الإدارة السليمة. تجدر الإشارة إلى أن القصور ليست واحدة في كل السلطات المحلية، إنما رُصدت في معظم سلطاتنا المحلية.

على مستوى الإدارة المالية: رصدت مؤخراً ظاهرة مفاجئة وهي ديون أعضاء وعمال السلطات في 55 سلطة محلية (أي 71% من مجمل السلطات العربية المحلية). فبخلاف المنتظر من ممثل الجمهور أن يكون مثالا يُحتذى حذوه في جودة السلطة والإدارة السليمة، نراه يتخلف عن واجبه كمواطن عادي أولاً وكممثل جمهور ثانياً. إذ أن مجموع ديون أعضاء وعمال السلطات العربية المحلية عام 2008 يتلخص في 34 مليون شاقل (أكثر من ميزانية المجالس المحلية عيلوط، جولس، المشهد، عيلبون، دبورية، لقية، الرامة وغيرها). ويجري الحديث عن ظاهرة سلبية تؤدي إلى أضرار جسيمة للسلطات المحلية العربية في مستويين مركزيين: الأول، مبالغ هائلة لا تدخل لخزينة السلطة ولفترة طويلة، وبالمستوى الثاني، المس بهيبة السلطات وبتفقه الجماهير بعملها. أما عن الجباية في مجالسنا وبلدياتنا، فهناك اثنان وعشرون سلطة محلية عربية مخالفة للقوانين، منحنت تخفيضات غير قانونية في "الأرنونا". وبجملة استطرادية - أذكر أن هناك قوانين خاصة وتعليمات صارمة لمنح تخفيضات في "الأرنونا"، يتوجب على السلطة اتباعها والسير بموجبها. ذلك لأن الجباية هي أحد مصادر مدخولات السلطة المحلية، وكونها عبارة عن أموال الجماهير، فعلى السلطة المحلية التعامل مع الموضوع

السلطة المحلية.

إنَّ السطور السابقة تتجمّع معاً لتكوّن فسيفساء لإدارة غير سليمة ولمناهج مخالفة في السلطات المحلية العربية. هذه الصورة الأخيرة، متعدّدة الألوان. فكما أسلفنا إنَّ القصورات متعدّدة ومتلوّنة وليست حصراً على مستوى معيّن. فعلى المستوى الإداري، المالي والرقابة، وغيرها من المستويات سُجّلت اختراقات وانتهاكات. وما ذُكر ليس إلاّ غيضاً من فيض. وهذا كله ينعكس في جودة الخدمات التي نتلقاها، في خدمات التربية والتعليم، جودة البيئة، البنية التحتية، سوق العمل. وغيرها.

الالتزام بقواعد الحكم السليم.

الحل لكل القصور والاختراقات التي جاءت أعلاه هو بسيط ومجرّد- الالتزام بانضباط بقواعد الحكم السليم. تجاهل (أو تناسي) الضرورة في الحفاظ على قواعد الإدارة السليمة من أوليات صانعي القرار ومُتخذيهِ في مؤسسات الإدارة العامة - الإهمال، عدم المهنية، تضارب المصالح والغايات الشخصية، معرفة غير كافية ولا ملّمة بأسس العمل في المؤسسات - يؤدي إلى انحراف صاحب الصلاحية عن مسلك الإدارة السليمة. إنَّ مخالفة قواعد الإدارة السليمة يعني المسّ بالعمل السليم للمؤسسة العامة وبـ"المواطن البسيط". ومن المؤسف أنّ هذه الحالات (حيث تُنتهك قواعد الإدارة السليمة) صارت شائعة في مؤسسات الحكم المختلفة، وبتنا نشهد حدوثها (وحتى تترقبها) في جميع مناصب الإدارة العامة.

يبدو أنّ الحاجز الأكبر لتطبيق قواعد الإدارة السليمة ينبع من مبنى مجتمعنا العربي، حيث العائلية والحمائلية هي الشعار الأكبر بالانتخابات ثمّ الشعار الأكبر في فعاليات السلطات اليومية. في أحيان كثيرة نرى الاعتبارات العائلية تؤوّل إلى اختراق قواعد الإدارة السليمة. يجب التنويه هنا إلى أمرين ضروريين: الأول - إنّ احترام العائلة هو قيمة مصادرة ولها مكانتها بلا شك، لكن يُحظر علينا السماح للاعتبارات العائلية أن تنحّينا عن قواعد الإدارة السليمة. الثاني- إنّ الأضرار المترتبة على انصياع الإدارة السليمة للاعتبارات العائلية هي أضرار جسيمة (للعائلة وللسلطة المحلية على حدّ سواء). فتعيين موظف معيّن نظراً لقرابته من فلان، وليس لقدراته ومؤهلاته، يخل بثقة الجمهور ويخلّ بقدرة السلطة على إمداد سكّانها بأفضل الخدمات.

من هنا تأتي الحاجة الماسّة للدّأب على قواعد الإدارة السليمة والعمل بموجبها، فلا مجال للتهاون في هذا النطاق. واجب على كلّ سلطة تسهر على مصلحة سكّانها أن تحافظ على قواعد الإدارة السليمة وعلى تطبيقها. سأطرق في سطوري القادمة إلى قواعد الإدارة السليمة المركزيّة التي تشكّل نقطة انطلاق جدّية للعمل السليم.

1. مبدأ سلطة القانون.

القاعدة الأولى هي واجب السّلطة المحليّة بالحفاظ على القانون والعمل بموجبه. السلطة المحليّة منصاعة للقانون وليس العكس. على الرّغم من بديهية هذه القاعدة، كثيراً ما نشهد السّلطات المحليّة تخالف القانون وتعتبره اختيارياً وليس إجبارياً. في مجال السّلطات المحليّة هنالك توصية عامة بموجبها العمل وفق القانون (بمختلف المجالات) يضمن النتائج الأفضل للسلطة المحليّة ذاتها ولسكّانها أيضاً. التخفيضات غير القانونية في "الأرثونا"، عدم جباية ديون الأعضاء والموظفين، تعيين الأقارب، التعاقد مع مقاولين مقرّبين، كلّها مخالفات تؤدّي إلى أضرار جسيمة في الحكم المحلي، التي من الممكن تجنبها لولا عملت السلطة المحليّة وفق القانون. هنا تجدر الإشارة إلى أنّه حتى لو كان تطبيق القانون والتعليمات القانونية صعباً ومعقّداً، علينا التذكّر بأن لكل قانون هدفاً ومنطقاً داخلياً ينبعان من رؤية تنظيمية واسعة للحكم المحلي. بالإضافة لذلك، إنّ عدم طاعة القانون تخلّ بثقة الجمهور بالسلطة - فكيف تطلب السلطة المحليّة من سكّانها طاعة القانون إذا كانت هي نفسها تخالفه وتستهيّن به! بكلمات أبسط إنّ قواعد الإدارة السليمة تتلخص بتطبيق القانون والسير وفقاً له.

2. المساواة.

مبدأ المساواة هو، أيضاً، أحد أهمّ المبادئ لضمان إدارة سليمة للسلطات المحليّة. مبدأ المساواة يمي على السلطة المحليّة الحفاظ على المساواة في كلّ خطوة تخطوها. عدم تطبيق مبدأ المساواة هو الذي ما يؤدي غالباً إلى سوء إدارة في سلطاتنا المحليّة. إضافة إلى ذلك فإنّ عدم المساواة يعتبر من أحد أهمّ العوامل للانعدام ثقة الجماهير. رؤية السلطة المحليّة تفضّل حسن على حسين، يولد شعوراً بالاستهتار بعمل السلطة المحليّة كما وتؤدي إلى تنافر وتصدّع بين السكّان أنفسهم. إنّ تخصيص موارد السلطة المحليّة لأفراد الحزب الفائز في الانتخابات أو لأفراد الحمولة الفائزة في الانتخابات هو أقبح مظاهر اللا-مساواة. على السلطة المحليّة، بأقسامها والعاملين فيها، صيانة مبدأ المساواة وتطبيقه بدقّة. على السلطة المحليّة أن تضع نصب أعينها القدرات (وليس العلاقات)، النجاعة، الخبرة ومؤشرات موضوعية أخرى. العائلة، الحمولة والحزب - مؤشرات يجب تجاهلها عند اتّخاذ القرار.

3. الشفافية.

السلطات بشكل عام، والسلطات المحليّة على وجه الخصوص ملزمة بأن تعمل بشفافية مطلقة وملزمة بأن تبذل قصارى جهودها لإمداد الجمهور بالمعلومات الضرورية عن عمل السلطة. أهمية مبدأ الشفافية نابعة من كون السلطة المحليّة

إنها لا يوجد أفضل من وقتنا هذا للامساك بزمام الأمور وتطبيق هذا الحل.

الباب الثاني: الشفافية ومشاركة الجمهور - أسس مكملة

نظراً لأهمية السلطات المحليّة ودورها الفعال في تصميم حياتنا اليومية ارتأيت تخصيص باب خاص عن مبدأ الشفافية ومشاركة السكان. برأيي هذان مبداء ان مركزيان لاستعادة ثقة الجمهور بإدارة السلطة المحليّة، وثقة السكان هي من أهم ذخائر السلطات.

كما أسلفنا، يعتبر مبدأ الشفافية أحد الأسس المركزية للحكم الديمقراطي العصري. العمل بشفافية يمكّن السكان من متابعة المجرىات في السلطة المحليّة عن كثب، كما يتيح للسكان مراقبة ومحاسبة السلطة المحليّة. الالتزام بمبدأ الشفافية ينبع من كون السلطة المحليّة ملكاً عاماً للجماهير، فالسلطة المحليّة مؤتمنة على مصلحة سكانها. مما يعني أنّ كل ما تملك السلطة المحليّة هي معلومات متاحة وملك عام. بالإضافة لهذا، إنّ الشفافية هي مركب جوهري في شرعية الحكم وثقة الجمهور. انعدام الشفافية في العمل السلطوي يثير الشكوك والتساؤلات حول الأسباب والمحفزات لعمل الحكم وبالتالي يمس بشكل كبير في ثقة الجمهور وفي شرعية الحكم. ليس هذا فحسب، فإنّ مبدأ الشفافية يعطي للجمهور الآليّة العمليّة لمراقبة ومحاسبة منتخبهم، ذلك أن تطبيق مبدأ الشفافية يتيح للسكان مراقبة عمل السلطة عن كثب.

انخراط الجمهور ومشاركته هو المبدأ المكمل للشفافية. فبدون مشاركة الجمهور يبقى مبدأ الشفافية مبداءً نظرياً. كما ذكر آنفاً إنّ أحد أهداف مبدأ الشفافية هو تعزيز ثقة الجمهور بالسلطة المحليّة. برأيي، هذا الهدف لا يمكن تحقيقه إلا إذا جعلت السلطة المحليّة حتلنة السكان بقراراتها نهجاً متبّعاً. انخراط الجمهور يتبلور أولاً في الانتخابات، إلا أنّ التوقف عند صندوق الاقتراع غير كاف. مشاركة الجمهور ضرورية أكثر (لرّمها) بعد الانتخاب. الهدف الأسمى هو مشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات وإتاحة فرصة ملائمة للتأثير على بلورة القرار.

الدنو من الشفافية ومشاركة الجمهور ليس بحاجة إلى برمجة وضبط ولوائح تسجيل. على الشفافية أن تكون بمثابة مبدأ سام وعليها أن تكون حجر أساس ترتكز السلطة المحليّة عليه. على السلطة المحليّة انتهاج الشفافية في كلّ خطوة. على السلطة المحليّة تذويت الشفافية وغيرها من المبادئ الأساسية وجعلها راية وغاية.

مؤتمنة على ممتلكات الجمهور. من هنا، المعلومات، المستندات والتقارير الموجودة بأيدي القطاع العام ومؤسساته ليست ملكاً له، أمّا ملكاً لعامة الجمهور وللأخير الحق الكامل في الكشف عن "ممتلكاته". ومن الجهة الأخرى، الشفافية الحقيقية تحفز (بشكل أو بآخر) منتخبي السلطة المحليّة وعمالها للعمل بنزاهة وقانونيّة مخافة من الرقابة الجماهيرية. فعلى سبيل المثال، نشر تقارير المراقبة الداخلية للسلطات المحليّة يضمن عمل المراقب الداخلي ويحفزه لأن يتم عمله على أفضل وجه. في الباب القادم سأوسّع حديثي عن الشفافية وعن مشاركة الجمهور.

4. ثقة الجمهور

على السلطة المحليّة أن تكون مثالا يحتذى للسكان. لذلك على السلطة توشي الحذر. فكل خطوة وهفوة تؤثر على الجموع. كلّ مخالفة قانونية أو حتى كل تصرف "غير لائق" يخل بثقة السكان. يتوجب على منتخبي الجمهور وضع المصلحة العامة نصب أعينهم، كما يتوجب عليهم التذكر بأن الجمهور يرصد تصرفاتهم وينتظرها. للأسف الشديد، في مرات كثيرة الواقع يختلف عن المتوقع - بعكس ما ننتظره من منتخبي الجماهير وعمال السلطات المحليّة - الحرص على مصلحة الجماهير والالتزام بقواعد الحكم السليم - إنهم اليوم من المساهمين في وضع السلطات الصعب. النتيجة لهذا؛ تخيب ظنون الناس وخسارة ثقتهم بعمل السلطات المحليّة. في مجال الجباية، على سبيل المثال لا الحصر، تخل ظاهرة ديون أعضاء السلطات المحليّة بشكل جلي بثقة السكان وتحد من قدرة السلطة على جباية ديونها. بهذا الصدد، يعلو السؤال، كيف ينجح منتخبو الجماهير وعمال السلطات بتجذير وتعزيز نهج جباية الضرائب إذا تخلّفوا هم أنفسهم عن ذلك؟

إنّ التعطش إلى تطوير أوضاع السلطات المحليّة العربية، لا يستطيع التغاضي عن المذكور سابقاً. عدد كبير من السلطات المحليّة العربية تخالف بشكل يومي وممنهج قواعد الإدارة السليمة، إسقاطات هذه المخالفات نراها ونشعر بها كسكان هذه السلطات. قواعد الحكم السليم ليست قواعد اختيارية للسلطات المحليّة إنّما هي قواعد إجبارية وملزمة. هذه القواعد هي "الوصفة السحرية" والأكثر ضماناً لرفع مستوى الخدمات التي تقدّم للسكان ورفع مستوى المعيشة العام. لا يمكن انتهاج إدارة سليمة بدون التقيد بقواعد الحكم السليم، ومن غير الممكن ترقيّة تطوير وضع السلطات المحليّة إذا واصلت السلطات اختراق قواعد الإدارة السليمة. لن أدعي بأن هذا الحل هو حل سحري و"بكسبة زر"، ذلك أن العمل وفقاً لقواعد الإدارة السليمة يكمن بتذويت هذه القواعد وجعلها راية العمل السلطوي. انتهاج قواعد الإدارة السليمة هو عملية تدريجية وبحاجة إلى وقت،

كيف يمكن تطبيق قيم الشفافية ومشاركة الجمهور في السلطات المحلية

في هذه المرحلة، يُطرح السؤال عن كيفية تطبيق هذه الأسس وممارستها. كما أسلفت لا يوجد لهذا السؤال إجابة سحرية ولا يمكن تلخيص الإجابة بآلية عمل واحدة إنما يجب اتخاذ الشفافية كمبدأ ونهج في كل خطوة ومسعى.

الشفافية تلزم السلطة المحلية بنشر كل المعلومات الضرورية للجمهور باستثناء معلومات سرية ممكن أن تخل بخصوصية الأشخاص. ما هي "المعلومات الضرورية"؟ علينا توخي الحذر عند إلزام السلطة المحلية بنشر "المعلومات". الهدف ليس الإثقال على عمل السلطة المحلية، فلا نطلب مثلاً من السلطة المحلية أن تنشر مراسلات داخلية بين موظفيها ولا وصولات دفع "الأرنونا" وما شابه ذلك. المعلومات الضرورية للسكان هي المعلومات ذات أهمية ووقع جماهيري عام، بحيث تفسر "أهمية جماهيرية" بشكل واسع وشامل. فعلى سبيل المثال لا الحصر، معلومات ذات أهمية جماهيرية هي معلومات عن مشاريع ميزانية، أو ميزانية السلطة المحلية، تقارير رقابة وغيرها.

بعدما عرفنا ما هي المواد الضرورية المباحة للإعلان والنشر، على السلطة التأكد من أن النشر لائق ويحقق مبدأ الشفافية، وليس نشر "رفع عتب": على نشر المواد أن يكون مجانيًا، محتلاً، وكاملاً. الهدف من النشر المجاني ألا يكون منوطاً بأي التزام مادي أو دفع من السكان، وذلك بغية إتاحة فرصة معاينة المواد لأكثر شريحة ممكنة. الهدف من النشر المحتلن هو نشر المواد في الوقت الملائم، وبدون تأخير، وليس بعد فوات الأوان، وذلك لكي نضمن مشاركة فعلية (وحقيقية) للجمهور. لتجسيد ادعائي: إذا نوت السلطة المحلية تحضير مشروع لبناء مدرسة معينة، من الجدير أن تنشر جدول العمل الجلسة بالوقت المناسب حتى يتسنى للسكان المشاركة في الجلسة والمشاركة في اتخاذ القرارات. القصد بالنشر الكامل هو نشر كل التفاصيل والمعطيات التي استعملت عند اتخاذ القرار، كاعتبارات التي أخذت بالحسبان.

إذن، فالمرحلة الأولى بمشاركة الجمهور هي الشفافية. لكن هذه المرحلة هي أولية ليس إلا. السلطة المحلية المعنية بمشاركة سكانها، عليها أن تتأكد من أن الجمهور قد منح فرصة كافية لإبداء رأيه، وأن تتأكد من إعطاء فرصة كافية للجمهور لمحاولة الإقناع برأيه، وعلى السلطة الإصغاء بحذر لمختلجات سكانها. لذلك على السلطة أن تعمل على نشر المواد والمعلومات في التوقيت المواتي. على السلطة إتاحة الفرصة لسكانها لإبداء رأيهم في موضوع معين شفويًا (بالامتثال في المجالس البلدية) أو كتابيًا. أخيرًا، على السلطة أن تتعلم الإصغاء وليس الإملاء. يتوجب على ممثلي الجمهور الإصغاء بنية حقيقية للسكان والأخذ بمواقفهم (عندما تسنح الفرصة).

تعليمات القانون التي تلزم ممارسة مبدأ الشفافية ومشاركة الجمهور في السلطات المحلية

كما سبق وذكرنا، يجب إتباع وتطبيق مبدأ الشفافية ومشاركة الجمهور في جميع أعمال السلطة المحلية، بحيث لا يمكن تحضير قائمة التي تشمل جميع المتطلبات التي تلزم السلطة العمل بموجب المبدأين أعلاه. مع ذلك، ونظرًا لأهمية تطبيق المبدأين أعلاه، اختار القانون أن يلزم السلطات المحلية بالعمل وفقًا لقوانين وقواعد حددها لها. معظم هذه المتطلبات موجود في قانون حرية المعلومات (1998) والأنظمة الصادرة عنه، وهي كالتالي:

1. يلزم القانون كل سلطة محلية بإقامة موقع إلكتروني مجاني خاص بالسلطة، يشمل كل المعلومات التي يجب على السلطة نشرها بموجب القانون. فكما هو معروف لنا، المكان الذي يحظى للإقبال الأكبر في القرن الـ21 هو المواقع الإلكترونية، وبهذا فيإمكانه أن يكون بمثابة مرجع أساسي للسكان لمتابعة أعمال السلطة المحلية (بند 248ب لقانون البلديات وبند 13 و لقانون المجالس المحلية).
2. يلزم القانون كل سلطة محلية بنشر محاضر جلسات مجلس السلطة المحلية والتسجيلات الصوتية للجلسات (بند 248ب(2) لقانون البلديات وبند 13 و لقانون المجالس المحلية).
3. يلزم القانون كل سلطة محلية بكشف المعلومات، المستندات والتقارير الموجودة لديها لكل مواطن يطلب ذلك. يمكن للسلطة حجب المعلومات عن عيون الجمهور فقط إذا كانت تلك تمس خصوصية أحد السكان أو تفي بأحد الشروط القانونية (بنود 1 و 7 لقانون حرية المعلومات).
4. يلزم القانون كل سلطة محلية أن تنشر تقريرًا سنويًا يشمل معلومات عن المسؤوليات الملقاة عليها وشرح ماهية عملها حتى الأول من تموز من كل عام. على هذا التقرير أن يشمل شرحًا عن مبنى السلطة المحلية، أسماء أصحاب المناصب المهمة، المجالات التي تقع تحت مسؤولية السلطة، طرق الاتصال بالسلطة المحلية، تفاصيل الأقسام التي تقدم خدمات للجمهور، جرد الأعمال المركزية للسلطة في السنة الماضية والسنة القادمة، الميزانية السنوية للسنة الماضية والسنة الحالية، نشر قائمة المنشورات والإعلانات التي نشرتها السلطة في السنة الماضية، صناديق التمويل وال منح التي تم تمويلها من قبل السلطة، الدعم الذي قدمته السلطة لمؤسساتها الجماهيرية في السنة الماضية، وتقرير المسؤول عن قانون حرية المعلومات في السلطة (بند

يلي بعض الخطوات التي يمكن الأخذ بها، بالإضافة إلى تعليمات القانون، لضمان تجسيد هذه المبادئ في السلطة المحلية وهي كالتالي:

1. يخوّل القانون كما هو اليوم الجمهور الاشتراك في جلسات السلطة كمشاهدين فقط. لتعزيز مبدأ مشاركة الجمهور، يكمن إعطاء فرصة للجمهور للاشتراك بشكل فعّال في النقاش من خلال إبداء رأيه بالموضوع المتداول. على سبيل المثال، يمكن منح الجمهور وقت مخصص لإبداء رأيهم ومشاركتهم.
2. تصوير ونشر جلسات مجلس السلطة المحليّة بث مباشر للجمهور. يمكن بث الجلسات بث مباشر من خلال موقع السلطة الالكتروني الأمر الذي يعزز المشاركة الفعلية للجمهور، بدون الاضطرار للحضور إلى مكاتب السلطة المحلية.
3. نشر تقارير المراقبة الخاصة بالسلطة المحلية على موقع السلطة الالكتروني. مثلاً التقارير التي يحضرها المراقب الداخلي للسلطة المحلية، تقارير وزارة الداخلية الخاصة بالسلطة المحلية وتقارير مراقب الدولة الخاصة بالسلطة.
4. نشر قوائم راتب المسؤولين المنتخبين الذين يتقاضون أجرًا من قبل السلطة، وقوائم راتب أصحاب المناصب العالية في السلطة المحلية. هذه المعلومات يمكن كشفها اليوم من خلال التمتعّ في تدرّج الدخل الذي تضعه وزارة الداخلية من خلال الأنظمة الصادرة عن مدير عام وزارة الداخلية وحسب حجم السلطة، ولكن من الصعب على المواطنين القيام بهذه العملية للحصول على المعلومات المذكورة. لذلك فإن نشر هذه المعلومات من قبل السلطة نفسها يسهل عملية كشف المعلومات القيمة على المواطنين.
5. نشر قرارات المحكمة التي تخصّ السلطة المحلية. تعليمات القانون كما هي اليوم لا تلزم بنشر قرارات المحكمة التي تخصّ السلطة. ومع ذلك، يجري الحديث هنا عن معلومات قد تؤثّر على مصداقية ومستوى إدارة السلطة ومن المهم أن توضع بين أيدي الجمهور.
6. نشر إعلانات عن توظيف عمال جدد للسلطة أو حول إقصاء آخرين. بالرغم من أن نشر هذه المعلومات ليس إجباريًا وفق القانون، إلا أن هوية عمال السلطة هي معلومات تحظى باهتمام كبير من قبل الجمهور ومن المحبذ نشرها.
7. نشر كتاب المناقصات وكتاب العقود في الموقع الالكتروني الخاص بالسلطة. القانون كما هو اليوم لا يلزم بذلك، لكن، وبلا شك، فإن الحديث هما عن معلومات مهمة وضرورية للجمهور وضروري أن توضع أمام ناظره.
8. نشر مشروع ميزانية السلطة المحلية لتمكين الجمهور من

5(أ) لقانون حرية المعلومات، وبنود 4-5 لأنظمة حرية المعلومات).

5. يلزم القانون كل سلطة محلية بنشر معلومات وتقارير بموضوع جودة البيئة. على هذه المعلومات أن تشمل السياسة التي تتبعها السلطة بشأن التدوير، جودة الهواء، معالجة الإشعاعات والأراضي الملوثة، البناء الودّي للبيئة، الحفاظ على الكائنات الحية، وغيرها (بند 6(أ) لقانون حرية المعلومات وأنظمة حرية المعلومات (وضع معلومات عن جودة البيئة لمراجعة الجمهور)).
6. يلزم القانون كل بلدية (وليس مجلس محلي) كلجنة محلية للتخطيط والبناء أن تنشر محاضر جلسات وتسجيلات لجنة التخطيط والبناء المحلية، مشاريعها، وإعلاناتها حول إيداع مخططات (بند 1 و48 لقانون التخطيط والبناء).
7. يلزم القانون كل سلطة محلية بنشر مناقصات لتشغيل عمال وموظفين في السلطة المحلية في الصحف والموقع الالكتروني للسلطة (بند 6 لأنظمة البلديات (مناقصات لقبول عمال) وبند 44 لأمر المجالس المحلية (نظام قبول عمال)).
8. يلزم القانون كل سلطة محلية بنشر مناقصات لقبول خدمات أو عقد اتفاقيات مع مقاولين (بند 9 لأنظمة البلديات (مناقصات) وبند 9 للإضافة الرابعة لأمر المجالس المحلية).
9. يلزم القانون كل سلطة محلية بنشر معايير السلطة المحلية لتخصيص أراضٍ لمؤسسات وجمعيات جماهيرية وإعلانات حول إمكانية الجمهور بالاعتراض (نظام 2001/5 الصادر عن مدير عام وزارة الداخلية).
10. يلزم القانون كل سلطة محلية بتزويد عضو السلطة المحليّة المنتخب بالمستندات التي يطلبها، ذلك كونه مواطنًا أولًا (ومن حق كل مواطن الحصول على المعلومات بموجب قانون حرية المعلومات)، وكونه عضو سلطة محلية، ثانيًا، منتخب جمهور ومؤتمناً على مصالحه (بند 140 لقانون البلديات وبند 198 لأمر المجالس المحلية).
11. يلزم القانون بفتح جلسات هيئة السلطة المحلية على الملأ، لتكون عمومية ومفتوحة لمشاركة الجماهير (بند 18 لقانون البلديات وبند 18 لأمر المجالس المحلية).

خطوات إضافية يمكن ممارسة وتحقيق مبدأ الشفافية ومشاركة الجمهور

عطفًا على ما ذكر سابقًا، فإن مبادئ الشفافية ومشاركة الجمهور لا تقتصر على الواجبات القانونية أعلاه، إنما يتوجب على كل سلطة محلية أن تضع نصب أعينها هذه المبادئ وأن تحاول تطبيقها في عملها قدر المستطاع. لذا قرّرنا أن نستعرض في ما



المعرفة، الفهم و الإدراك الذي يحتاج إليه الفرد في كل مناحي حياته. هذه الحاجات تتعالى تحديداً في مجتمعنا حيث تدفعنا الضغوطات من كل مرافق الحياة. وعند هذه الحاجة تحديداً تتفقم مسؤولية الأجهزة الرسمية والسلطات. يغفل كثيرون من دور السلطات المحلية في التربية والتعليم. إن ما لا يعرفه كثيرون هو أن للسلطة المحلية، بلدية كانت أم مجلس محلي، توجد صلاحيات عديدة في مجال التعليم - ابتداءً من قسم التربية والتعليم، مروراً بالمشاركة بتعيين المدرء بالمدارس، وصولاً إلى خصخصة المدارس والمؤسسات التربوية إلى شركات خاصة. في أيدي السلطات المحلية قوة هائلة في تصميم شباب متعلم وواثق، فعندما يُعيّن مدير لقسم التربية والتعليم كفو وذو مؤهلات لإدارة هذا القسم، فلا بد أن تعمل المراكز الجماهيرية ولا عجب أن تدار ورشات شبابية وأن تكون رقابة بلدية في المدارس. لكن للأسف، في كثير من مدنا وقرانا في اتخاذ القرارات وعند التعيينات يتم "تناسي" الكفاءات والشهادات.

خصخصة المدارس

نشهد في الآونة الأخيرة ظاهرة واسعة الانتشار- خصخصة المدارس والمؤسسات التربوية. العشرات من السلطات المحلية العربية تحول إدارة هذه المؤسسات لهجات خاصة. على الرغم من أن هذه الظاهرة تعدت جدران السلطات المحلية بشتى أنواعها (بلديات، مجالس إقليمية ومجالس محلية) إلا أنها برزت في سلطات محلية صغيرة ذات مستوى اقتصادي- اجتماعي متدن. كثيرون يدعون أن السلطة المحلية لا تستطيع إدارة مؤسساتها التربوية بأفضل وجه، ولا تستطيع الارتقاء بطلابها إلى أحسن مستوى ولذلك تلجأ السلطات إلى خصخصة مؤسساتها إلى جهات مهنية خاصة.

ثمّة ادعاء بأن إدارة المدارس بواسطة مؤسسات خاصة ممكن أن يضمن الموضوعية، المهنية، بعيداً عن الأجواء السياسية والاعتبارات اللا مهنية. وفقاً لهذه الرؤية يتيح القانون للسلطات المحلية إمكانية خصخصة مؤسساتها كما يتيح إنشاء لجنة عمل من السلطة المحلية والمؤسسة الخاصة لترتيب إدارة المدارس على أتم وجه.

إسقاطات خصخصة المؤسسات التربوية

لخصخصة المدارس في السلطات المحلية إسقاطات جدية. وعلى الرغم من ذلك يبدو أنها لا تؤخذ بالحسبان عند البت والإقرار في الموضوع. برؤية بعيدة المدى إن لهذه الإسقاطات تأثيراً على الطلاب وعلى القيم التي يتربى عليها الطلاب في المدارس. أولاً: على الرغم من أن جدول العمل والسياسة المتبعة تقررها اللجنة الإدارية في المدرسة (والتي تتركب أيضاً من ممثلين عن

الإطلاع والتعقيب عليه، إذ أن القانون اليوم يلزم بنشر الميزانية فقط بعد المصادقة عليها. نظراً لكون ميزانية السلطة المحلية ملفاً مركزياً يجسد السياسة المتبعة في السلطة، هنالك أهمية واضحة بنشر اقتراح ميزانية السلطة المحلية ومنح عامة الجمهور إمكانية إبداء رأيه وملاحظاته. 9. نشر جدول أعمال رئيس السلطة ونوابه في الموقع الالكتروني الخاص بالسلطة. نشر جدول الأعمال يمكن الجمهور من الإطلاع على أعمال منتخبه على المستوى اليومي، يكشف أمامه المواضيع التي تحظى بالاهتمام الأكبر في عمل المنتخبين ويمكن السكان من الإجابة على سؤالهم الذي يتردد بشكل يومي: "ماذا فعل رئيس السلطة المحلية اليوم؟"، نشر جدول الأعمال يمنح السكان القدرة على تتبع أعمال منتخبه عن كثب.

السلطة المحلية هي الدينامو الأساسي المسؤول عن الخدمات العامة وجودة المعيشة لكل فرد من سكانها ولذلك وجب عليها الحفاظ على مبادئ الشفافية ومشاركة الجمهور وتطبيقها على أكمل وجه، ذلك أن انعدامهما في العمل السلطوي يثير الشكوك والتساؤلات حول الأسباب والمحفزات لعمل السلطة وبالتالي يمس بشكل كبير في ثقة الجمهور وفي شرعية الحكم. من هنا فإن الشفافية في العمل السلطوي تضمن النجاعة. الشفافية تضع السلطة المحلية تحت المجهر وتحت رقابة الجمهور. ليس هذا فحسب، بل إن الشفافية هي الخطوة الأولى لمشاركة الجمهور (صاحب الصلاحية) في السلطات المحلية. للأسف فإن معظم السلطات المحلية العربية تمتهن الغموض والتعتيم ولا تشارك جمهورها باتخاذ القرارات. المذكور آنفاً يمكنه أن يخدم السلطة المحلية في بناء برنامج عمل يكون حجر الأساس فيه الشفافية ومشاركة الجمهور.

الباب الثالث: دور السلطات المحلية في التربية والتعليم

كثيرون تناولوا موضوع التعليم في مجتمعنا العربي، أهميته وإسقاطاته على بناء مجتمع قوي السواعد وشامخ الرؤوس. أما أنا فارتأيت أن أتناول الموضوع من باب آخر- أن أناقش دور السلطات المحلية في العلم والتعليم.

لن أشرع في وجهتي بدون التوقف لسرد أهمية التعليم. إن التعليم الصالح هو ركيزة المجتمعات المتحضرة. إنه الضمان الاجتماعي لنا جميعاً. الضمان الاقتصادي لجميعنا. إن أهمية التعليم لم تعد اليوم محل جدل واستفهام، فالتجارب المعاصرة أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أن بداية التقدم والتمدن هي التعليم. إن التعليم ليس كتاباً وقلماً فحسب، بل إنني أرى التعليم كنظام اجتماعي أجمعت عليه المجتمعات المتنورة. إن العلم هو الآلية التي ترمم

نعرف“ واقتتار المهنية. وكما سبق وناقشت، إنَّ هذه الحجَّة “لا نعرف” أو “لا نقدر” لها وقع صعب جدا على سمع السكان. الادعاء أنَّ المؤسسة الخاصة تستطيع إدارة المدارس أفضل من السلطة المحلية هو ادعاء مغلوط وغير مفهوم ضمناً. المدرسة بهيئتها التعليمية، تنتقل من إدارة المجلس البلدي إلى إدارة المؤسسة الخاصة. بما معناه، أنَّ الخصخصة، على وجه العموم، لا تؤثر على مبنى الأيدي العاملة والهيئة التدريسية. حتى ميزانية المدرسة لا تتأثر بالخصخصة، إذ أنَّها تعطى من وزارة التربية والتعليم إلى السلطة المحلية وفي حالتنا إلى المؤسسة الخاصة، ذلك وفق معادلة بسيطة وثابتة تأخذ بالحسبان عدد الطلاب ومجالات التخصُّص في المدرسة.

إذن، يتبقى للمؤسسة الشؤون الإدارية العامة- الإدارة المالية، إدارة الأيدي العاملة، واستخدام الموارد. فهل هذه الأمور تستحق عناء نقل المدرسة ومصحة الطلاب إلى مؤسسة خاصة؟ هل الحل الأمثل هو إيداع مصحة الطلاب في أيدي مؤسسات خاصة؟ أتوجد حلول أخفّ وقعاً؟

جوابي هو: السلطات المحلية، حتى الموجودة منها بضائقات مالية، تستطيع إدارة مدارسها وتستطيع الارتقاء بمصلحة طلابها. في الواقع، العشرات من السلطات المحلية، وتحديدًا البلديات، تدير مدارسها بشكل جيد دون اللجوء إلى حل الخصخصة! وحتى إن وقعت مشاكل في المدارس يمكن حلها عن طريق تحسين سبل الإدارة، تأهيل الطاقم المدرسي، والدأب على اختيار الأشخاص ذوي الكفاءة في الأماكن المناسبة ومحاولة تحصين المدرسة من الضغوطات الاجتماعية والسياسية البلدية.

كما رأينا أعلاه، إنَّ خصخصة المدارس يمكن أن تكون الحل الأنسب في حالات معيَّنة قصوى ولفترات زمنية محدودة. إلاَّ أنه في الواقع تتهاون سلطاتنا المحلية في هذا الموضوع، ويبدو أنَّها تنقل إدارة مدارسها إلى جهات خاصة دون فحص دقيق وبدون التمعن في مصالح طلابها أو حتى في مصالح هيئتها التدريسية - متناسية القيم والمبادئ التي من المفروض أن يكبر عليها بناتنا وبنائنا.

للتلخيص، للسلطة المحلية مجالات تماس جدية مع جهاز التعليم. القانون منح صلاحيات عديدة للمجالس والبلديات في هذا المجال، لكنَّ خلافاً بسيطاً في الإدارة يراكم أضراراً جمّة والمتضرر الأول هو سكان هذه السلطات وكما يقول المثل “الآباء يأكلون الحصرم والأبناء يضرسون”. وفي مجال التربية والتعليم تحديدًا فالجيل الجديد هو المتضرر الأكبر. فلا يجد في بلده أدناً صاغية، لا فماً يتكلم عن مصالحه، ولا حضناً يحويه ويتنبى أفكاره. فنجد نسبة استخدام المخدرات، والعنف، البطالة وغيرها من الآفات، هي الأعلى في مجتمعنا. هذه الآفات تلزم السلطات المحلية بتوخي الحذر والموضوعية عند خصخصة مؤسساتها التربوية وعليها أن تجعل من المؤسسة الخاصة شريكاً لها في العمل

السلطة المحلية) إلاَّ أنَّ المؤسسة الخاصة تبقى صاحبة التأثير الأكبر على القيم التي ينشأ عليها الطلاب. من الممكن أن تنجلي تناقضات كبيرة بين السلطة المحلية والمؤسسة الخاصة، وتحديدًا في المسائل التي تتعلق بتحديد هوية ومكانة المجتمع العربي في البلاد، ذلك إلى جانب المفارقات المتربكة في مسائل تعليمية، حضارية، اجتماعية وغيرها.

ثانياً: صلاحية تعيين الهيئة الإدارية للمدرسة معطاة، بشكل عام، للمؤسسة الخاصة. ذلك على الرغم من أنَّ تعيين المدير قد يكون أحد أهمَّ القرارات في إدارة الصرح التعليمي. المؤسسة الخاصة ليست ملزمة بمبادئ الشفافية، المساواة، العدالة وغيرها، وبهذا يكمن الخطر الأكبر بأن يكون تعيين هذه المناصب وفق العلاقات وليس الكفاءات أو القدرات. لذلك من الممكن أن تختار المؤسسة الخاصة مديرًا من خارج البلدة أو المدينة، بدون أن يكون عنده الحد الأدنى من الانتماء للبلدة، لاحتياجات طلابه ولمشكلاتهم الخاصة أو بدون أن يكون على دراية للمبنى الحضاري- الاجتماعي للبلد.

ثالثاً: لخصخصة المدارس تداعيات تربوية واجتماعية باطنة قد نغفل عنها. مثلاً، اختيار اسم المدرسة. كلنا مررنا بجانب مدرسة “ابن سينا”، “الرازي”، “جبران خليل جبران”، “الزهراء” وغيرها. كلها أسماء حملت في طياتها أعلاماً عربية شامخة وتاريخاً عريقاً. في جلبة “أورط” و“عمال” و“عتيد” باتت هذه الأعلام ماضياً مهجوراً ومنسياً.

رابعاً: خصخصة المدارس تهلك متن السلطة المحلية الاقتصادي. إنَّ الخصخصة عبارة عن عبء (مادّي) إضافي على السلطة المحلية. إذ تضطر السلطة لتحويل ميزانيات طائلة (تفوق عشرات الآلاف) لخزينة المؤسسة الخاصة سنوياً.

قدرة السلطات المحلية بإدارة ذاتها

برأيي إنَّ أصعب إسقاطات خصخصة المدارس وأشدّها حدّة هي التصريح (ولو كان ضمناً) بأنَّ السلطة المحلية غير قادرة ولا مؤهلة لإدارة شؤونها الذاتية. لهذه الفحوى وقع مريب. كنت قد ناقشت سابقاً أنَّ للسلطة المحلية تأثير كبير ومباشر على حياتنا اليومية، مما يدلُّ على أنَّ خيبة السكان بالسلطة المحلية أصعب. من المفروض أنَّ السلطة المحلية مؤتمنة على مصلحة السكان فكيف تسلّم جهاز التعليم لمؤسسات خصوصية؟ أنا أرى أن الرسالة الأسمى التي يجب تذويتها كمجتمع عربي في إسرائيل هو أننا “نستطيع” وأنا أصحاب القدرة والقوة للإنجاز، وخصخصة جهاز التعليم تعتبر مناقضة لهذه الرسالة. تجدر الإشارة إلى أنَّ الخصخصة رائجة في مجالات أخرى (إلى جانب التعليم) كخصخصة الجباية مثلاً. المشترك لكل هذه المجالات هو أنَّ السلطات المحلية تتوجه للمؤسسات الخاصة بحجة “لا

التربوي وتحميلها المسؤولية لتنشئة الأجيال وتثقيفها.

خلاصة وتصور مستقبلي

السلطات المحلية العربية تعاني أزمات شديدة وهمر بأوقات عصيبة- كل هذا ينعكس على جودة الخدمات التي يتلقاها السكان ويضر بجودة الإدارة. لا أنفي دور السلطة المركزية والضغوطات السياسية والتمييز العنصري في إيصال السلطات المحلية إلى ما هي عليه اليوم. إلا أنني تعمدت التركيز على دور السلطات المحلية ذاتها. برأيي إن الوقوف على الأطلال ولوم الآخرين هو آفة "يتحلى بها" عدد من ممثلي الجماهير. قبل لوم الآخرين علينا محاسبة ذاتنا على إهمالنا بحق أنفسنا. إن الإدارة غير السليمة وسياسة "عمك خالك" قد زادتنا من صعوبة أوضاعنا وأساءتا إلينا كسكان السلطات المحلية.

السلطات المحلية موجودة في تحد للعمل وفق قواعد الإدارة السليمة، وفي تحد لاستدراك مشكلاتها ومنع تفاقمها. أنا أعني أن هذا ليس تحدياً بسيطاً إنما هو تحد ممكن تخطيه والانتصار عليه. برأيي، إن قبول السلطات المحلية بتحدّي نفسها ووضع المصلحة العامة نصب عينها هو الحل الجذري لإدارة سليمة وناجحة.

ركزت في مقالتي هذه على مشكلتين تميزان السلطات المحلية العربية وتستدعيان تدخلاً عاجلاً وخطوات عملية للحدّ منهما: أولاً، الشفافية ومشاركة الجمهور (الباب الثاني). ثانياً، خصخصة المدارس بشكل غير قانوني وغير سليم (الباب الثالث). هتان المشكلتان ما هما إلا مشكلات نموذجية في السلطات المحلية العربية. إلا أنني ارتأيت التركيز عليهما من منطلق الإيمان بالمشاركة الجماهيرية وبالتعليم على أنه أفضل السبل للتخصّص. العمل وفقاً لقواعد الإدارة السليمة هو الضمان لتقويم وضع السلطات العربية (كما ناقشت في الباب الأوّل).

تحدي الإدارة السليمة هو الحل الأمثل للسلطات المحلية. على العاملين في السلطات المحلية التكاتف وشدّ السواعد لتحضير جدول عمل لتطبيق قواعد الإدارة السليمة، عليهم اتخاذ خطوات ضرورية لتصليح القصور وتطوير سبل الإدارة. رحلة الألف ميل تبدأ بخطوة واحدة. لأنّ الحكمة ترقد في أبسط العبارات، علينا الأخذ بها بدون أي تأجيل إضافي، فهذا الزمان والمكان لبدء المسيرة.